معهد التخطيط القومي

لقاء الخبراء

الموسم العلمي 2018/2017
وقائع الحلقة السادسة

" الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر "

تحرير

أ.د. إجلال راتب العقيلي

المنسق العام للقاء

د. أحمد رشاد الشربيني

مساعد المنسق العام

وقائع الحلقة السادسة

من نشاط لقاء الخبراء

حول

" الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر "

تم عقد الحلقة السادسة من نشاط لقاء الخبراء للموسم العلمي 2018/2017 ، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 13/ مارس /2018، حول موضوع "**الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر**" بحضور الأستاذ: أيمن صبحي– مساعد مدير عام القطاع المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة التابع لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة – رئاسة مجلس الوزراء من خارج المعهد ، والأستاذ / أحمد عبد الحميد من وزارة التجارة والصناعة وبحضور أ.د. محمد حسن توفيق – مدير مركز التخطيط والتنمية الصناعية بالمعهد ، وعدد من أعضاء الهيئة العلمية بالمركز (أ.د . ايمان الشربيني، د. مها الشال).

وقد دارت المناقشة حول الورقة المقدمة من أ.د. محمد حسن توفيق والتي تعرضت للنقاط التالية:

- دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة .
- دور الشمول المالي في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة .
- دور الشمول المالي في إدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي .
- دور الشمول المالي في تمكين المرأة والحد من البطالة والفقر .

وقد أكد الحاضرون على أهمية هذا الموضوع، حيث تمثل قضية الشمول المالي في الدول النامية ومن ضمنها مصر تحدياً وأمراً في غاية الأهمية للتعامل مع تحديات الفقر والبطالة والسعي نحو عدالة توزيع الدخول والاستخدام الأمثل للموارد. كما يعد توجهاً عالمياً بهدف تقوية اقتصادات الدول وذلك بدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وقيام هذا القطاع بسداد مستحقات الدولة من ضرائب وتأمينات وخلافه مما يؤدى في النهاية إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ودفع معدلات النمو الاقتصادي نحو التحسن. هذا بالإضافة إلى توفير الحماية اللازمة للمشروعات الراغبة في التحول الى الاقتصاد الرسمي وتشجيعهم وتوفير التمويل المناسب لهم.

يعد دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أولوية للدولة في المرحلة الراهنة، حيث جاءت مبادرة البنك المركزي بتخصيص حوالي 200 مليار جنيه لدعم هذه المشروعات

وتمويلها بعائد منخفض إيماناً منه بالدور الذي تلعبه في النهوض بالصناعة المصرية وتحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام.

هذا فضلاً عن أن الشمول المالي يؤدى إلى استخدام جميع الخدمات المصرفية والمالية من قبل مختلف فئات المجتمع من صغار المزارعين والفلاحين والشباب والمرأة المعيلة، حيث يوفر الشمول المالي فرصاً لمجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بغرض إحداث تنمية مجتمعية حقيقية في المحافظات والقرى والنجوع من خلال خلق فرص عمل وتشغيل المواطنين ومن ثم رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تناولت الورقة المقدمة **تعريفاً للشمول المالي** بأنه "تمكين جميع الأفراد والمنشآت وكافة فئات المجتمع من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم ، حيث تقدم بأسعار وتكاليف معقولة وبشكل عادل وشفاف وبطرق مناسبة، من خلال أساليب مبتكرة وضعت لذلك".

كما اتفق الحاضرون على أن الشمول المالي يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز وتحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع سواء كانت أفراداً أو منشآت، وجذب المستبعدين إلى النظام المالي الرسمي وتعريفهم بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها.
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم.
- العمل على سهولة الوصول إلى مصادر التمويل بغرض تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

كما أشار أ. أيمن صبحي (مساعد المدير العام للقطاع المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة) إلى أن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حريص على تذليل كافة الصعوبات والمشاكل التي يواجهها الشباب من خلال تنفيذ مشروعاتهم، وأن استراتيجية الجهاز في الفترة المقبلة ترتكز على التوسع والتنويع في مجالات التمويل لخدمة كافة قطاعات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالإضافة إلى تقديم العديد من التيسيرات المالية وغير المالية بما يساهم في إتاحة فرص عمل للشباب.

وأكد على ما تم التصريح به من قبل د. نيفين جامع –الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بأن الجهاز قد قام بتمويل حوالي 14 ألف مشروع صغير

ومتناهي الصغر بحوالي 230 مليون جنيه في محافظة الفيوم خلال عام 2017، مما أتاح الفرصة لحوالي 17 ألف فرصة عمل لأبناء المحافظة، بالإضافة إلى تمويل مشروعات البنية التحتية والمجتمعية بمبلغ 21 مليون جنيه "اتاحت نحو 144 ألف يومية عمل في المشروعات كثيفة العمالة الممولة من خلال اتفاقيتي البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

بالإضافة الي ذلك، وقع الجهاز حوالي 14 عقداً جديداً لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مع عدد من الجمعيات الأهلية في 8 محافظات (القاهرة، المنيا، بنى سويف، قنا، سوهاج، أسوان، والبحيرة). تبلغ القيمة الإجمالية لهذه العقود حوالي 24 مليون جنيه وفرها الجهاز من خلال عدة اتفاقيات تم إتاحتها نتيجة لجهود وزارة التعاون الدولي وهي اتفاقية صندوق خليفة لتطوير المشاريع واتفاقيتي "تعزيز القدرات التسويقية لصغار المزارعين" و "SAIL" الممولين من الصندوق الدولي للتنمية "الايفاد".

ومن المتوقع أن يتيح التمويل المقدم لهذه الجمعيات تنفيذ ما يقرب من 2380 مشروع متناهي الصغر، مما يوفر الآلاف من فرص العمل لأبناء المحافظات الثمانية، على أن يتم توجيه نسبة 25% على الأقل من إجمالي قيمة تلك العقود للمشروعات المملوكة للسيدات، وذلك بهدف دعمهن اقتصادياً واجتماعياً.

كما أشار سيادته إلى أن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة يقدم تيسيرات جديدة للشباب للحصول على تمويل لمشروعاتهم الناشئة، ويمول الجهاز كافة أنواع المشروعات الصغيرة الجديدة والقائمة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو حرفية وكذلك مشروعات الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة، حيث يبلغ التمويل بحد أقصي 2 مليون جنيه للمشروع الواحد ويشمل نظام التمويل ما يلي:

- الاقراض المباشر من خلال مكاتب الجهاز الإقليمية المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية.
- الاقراض من خلال جهات وسيطة (البنوك – الجمعيات الأهلية ومؤسسات أخرى).
- الاقراض بنظام الحساب الجاري المدين.
- الاقراض بنظام استغلال حق امتياز التجاري (الفرنشايز).

كما أن الجهاز يقدم تمويلاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمبالغ تتراوح ما بين 10 آلاف جنيه حتى 5 مليون جنيه للمشروعات الصناعية، أما المشروعات التجارية فيتراوح التمويل المقدم لها من (10آلاف حتى 3 مليون جنيه) وبسعر فائدة حوالي 5% للمشروعات الصناعية، وحوالي 8.5% للمشروعات التجارية.

هذا وقد احتلت أهمية إدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي في مصر اهتمام الحاضرين، وساهمت الأستاذة الدكتورة إيمان الشربيني وكذلك أ.د. محمد حسن في إلقاء الضوء على تعريف القطاع وكذلك طرق قياس حجم القطاع والمشاكل الخاصة بهذا القطاع وأهمية الشمول المالي كأداة ووسيلة لإدماج القطاع الغير الرسمي في القطاع الرسمي.

تعريف القطاع غير الرسمي

يمكن القول أن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة إلى درجة كبيرة ولقد عانت منها وبدرجات متفاوتة كل أنواع الاقتصادات في العالم. كما يمكن تعريفه بأنه ذلك القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية تعمل في أنشطة نقدية وتمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها، ولكنها لا تلتزم جزئياً أو كلياً بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها.

يلعب الاقتصاد غير الرسمي دوراً كبيراً في توفير فرص العمل في الريف والحضر والتقليل من الفقر إلى جانب مرونته في التعامل مع الأزمات الاقتصادية . وزاد الاهتمام به أكثر في الآونة الأخيرة خاصة مع ثبوت فشل سياسات الاقتصاد الرسمي الاقتصادية والاجتماعية على استيعاب اليد العاملة المتزايدة وتحقيق الرفاه. ومع زيادة نسبته في الناتج المحلي الإجمالي وما يستوعبه من موارد كامنة، دعت الضرورة إلى الاهتمام به كظاهرة وكمصدر للثروة، ومعالجة أسبابه التي تعتبر من أهمها كثرة اللوائح والإجراءات التنظيمية وعبء الضرائب. تكمن صعوبة لدى الدول بصورة عامة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بسبب الافتقار إلى المعلومات والبيانات الكافية عن هذا القطاع.

تعتبر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مسئولة بدرجة كبيرة عن نمو وازدهار القطاع غير الرسمي، فالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة غير الرسمية، ولهذا السبب يؤدى تزايد أعداد هذه المشروعات التي تقوم أساساً على استخدام النقود السائلة في إبرام المعاملات وعدم الاعتماد على النظم البنكية في التعامل إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي في العديد من الدول .

من خلال استعراض الأطر اللازمة لدمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي يلاحظ أن دور الدولة يتمثل في مجموعة من الاجراءات يمكن أن تضطلع بها مجموعة من الجهات من أهمها:

1. الإجراءات الداعمة من وزارة التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل أجزاء حصر شامل وكامل لجميع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتسجيل نشاطها في مصلحة الرقابة الصناعية؛ تنظيم حملات للتوعية على مستوى المحافظات وأماكن تجمع هذا القطاع غير الرسمي بمساعدة بعض رجال الأعمال لتعريف العاملين بأهمية وفوائد الدخول في القطاع الرسمي من جهة وتوعية الجهات التي تتعامل مع هذا القطاع والمسئولين عنه من جهة أخرى.
2. الإجراءات الداعمة من مصلحة الضرائب، وتشمل منح تيسيرات ضريبية وإدارية ومالية لهذا القطاع لفترة مرحلية لا تقل عن 5 سنوات؛ وتدريجياً حتى يتم إخضاعه على مراحل لنظم التعامل الرسمي حيث يتم إشهار أنشطته ومعاملته ضريبياً مثل الأنشطة الرسمية؛ إسقاط الديون والأعباء الضريبية المتراكمة الواقعة على كاهل أصحاب الوحدات القائمة صغيرة الحجم من أصحاب البطاقات الضريبية (أقل من 10 أو 15 عامل)؛ تخفيض الضريبة المفروضة على الوحدة بصورة تدريجية بحد أقصي 50% من الضريبة المستحقة في حالة التأمين على العمال بالمشروع.
3. الإجراءات الداعمة من الجهات التشريعية والتي تشتمل على، عمل إطار تشريعي خاص لعلاج مشكلة المصانع العشوائية والقطاع غير الرسمي وذلك للاستفادة منها بشكل يخدم الصناعة الوطنية ويعود بالفائدة على المصانع والمستهلك؛ إنشاء هيئة مستقلة مسئولة عن تحويل الكيانات غير الرسمية إلى الشكل الرسمي وعن كافة القوانين ذات الصلة.
4. الإجراءات الداعمة من وزارة التضامن الاجتماعي والحماية الاجتماعية للعاملين، وتشتمل على الاتفاق مع وزارة التأمينات الاجتماعية على التغطية الشاملة للممول وأسرته باشتراك مخفض يدفع في صورة أقساط شهرية؛ كفالة الدولة للعاملين في القطاع غير الرسمي للمستويات الدنيا للحماية الاجتماعية خاصة التعليم الأساسي والمعاش في حالتي العجز والوفاة وتحديد التشريعات والجهات الممولة لذلك.
5. الإجراءات الداعمة من الجهات القائمة على تحسين بيئة الأعمال، وتتضمن تبسيط القواعد المنظمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة من خلال إيجاد سياسة وطنية تعالج احتياجاتهم وقد تم تبسيط عملية التسجيل من خلال نظام الشباك الواحد وفقاً لتعديلات قانون الاستثمار 2014؛ وتوفير قواعد البيانات والمعلومات التي تضم جميع البيانات والمعلومات عن السوق والموردين الرئيسيين المحليين والدوليين للمنتجات، ثم تزويد المشروعات الصغيرة بالمرافق العامة.
6. الإجراءات الداعمة من الجهات القائمة على التدريب والتأهيل المهني، وتشتمل على اتاحة فرص التدريب التقني والمهني للعاملين في القطاع غير الرسمي، وتزويدهم

بالأساليب الفنية والتقنية لرفع مستوى الإنتاج؛ إنشاء مراكز للتدريب وتقوم الحكومة بتقديم التدريب للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر عن طريق الحاضنات وبلغ عدد مراكز التدريب (16) مركزاً على مستوى الجمهورية، منها (14) مركز بالقاهرة، ومركز في دمياط لصناعة الاثاث، ومركز بالمنيا للصناعات الغذائية، ويتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة.

هذا وقد دارت أهم المداخلات والمناقشات حول النقاط التالية:

أولاً : التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للدخول في القطاع الرسمي

على الرغم من أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يقدم لها تيسيرات ومبادرات، إلا أنها تواجه الكثير من التحديات ولا سيما ما يعوقها عن حصولها على التمويل اللازم وعدد من التحديات تتمثل في:

أ- **تحديات مرتبطة ببيئة الاستثمار** مثل :

1. تعدد الجهات التي يتم التعامل معها.
2. عدم التنسيق والتواصل مع المشروعات الكبيرة لرسم السياسات المالية والاقتصادية الخاصة بها تحت مظلة واحدة.
3. عدم توافر البنية التحتية التكنولوجية المناسبة.
4. عدم القدرة على المنافسة ومواكبة التحديات العالمية.
5. عدم رغبة أصحاب هذه المشاريع تقنين أوضاعهم والدخول في القطاع الرسمي.

ب- **تحديات مرتبطة بالبنوك**

1. صعوبة الحصول على التمويل اللازم من البنوك ولا سيما للمشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي.
2. نقص المعرفة المالية، وذلك لعدم دراية القائمين على هذه المشروعات بمتطلبات البنوك من بيانات مالية وغيرها.
3. صعوبة إجراءات ومتطلبات التمويل بالنسبة لحجم تلك المشروعات نظراً للمخاطر المصاحبة لتمويلها ومنها المطالبة بتقديم ضمانات مقابل منح التسهيلات.
4. الافتقار إلى تاريخ ائتمان رسمي، وكذلك افتقارهم إلى الوضع القانوني السليم.

وقد خلصت أهم التوصيات إلى:

1. ضرورة وجود استقرار مالي قوي، من خلال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.
2. تحقيق النزاهة المالية والشفافية في التعاملات المصرفية ومكافحة عمليات غسيل الأموال.
3. تطبيق هدف استراتيجي للحماية المالية للمستهلك من خلال التوازن في العلاقة بين أطراف المنظومة، والعمل على تحسين الظروف المعيشية والعدالة في توزيع الدخل.
4. ضرورة تحقيق التناغم بين استراتيجيات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بهدف دعم الشمول والاستقرار المالي، وذلك حتى تتمكن تلك المشروعات من التحول من القطاع غير الرسمي الي القطاع الرسمي.
5. ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين مبادرة الشمول المالي وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تلعب دوراً هاماً في مكافحة الفقر والبطالة ورفع مستوى التنمية الاجتماعية والبشرية.
6. نشر ثقافة الشمول المالي بين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر حتى تستطيع الاندماج في الاقتصاد الرسمي.
7. أن يكون هناك توجهاً واضحاً في إطار دعم واضح من القطاع المصرفي، لتنشيط وتمويل المشروعات الصغيرة بصفتها عصب الاقتصاد القومي، وهي التي تتيح فرصاً للتشغيل ودعماً للصناعة الوطنية.
8. تفعيل دور المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي المصري لتوفير أحدث برامج التدريب للعاملين بالبنوك الحكومية المصرية، وبصفة خاصة في الإدارات ذات التعامل مع المشروعات متناهية الصغر.
9. مراعاة تطبيق مبادرة الشمول المالي على مستوى كل القطاعات وأن يكون هناك تعريف موحد للشمول المالي على مستوى هذه القطاعات، لأن اختلاف المفاهيم يعيق التطبيق الفعال لأهداف الشمول المالي.
10. لابد من دعم الثقة بين الحكومة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لإدماجهم في القطاع الرسمي، وذلك من خلال الحوار المجتمعي والتوعية عبر وسائل الاعلام المختلفة.
11. ضرورة وجود محفزات للمشروعات الصغيرة بخلاف الاعفاءات الضريبية وتشجيعهم على تطبيق اللوائح والقوانين بطرق أخرى تبتعد عن توقيع الجزاءات وفرض الغرامات.
12. ضرورة تشكيل ملتقى دائم للشمول المالي تحت مظلة البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية واتحاد بنوك مصر، حيث يختص بإدارة الحوار والتعاون بين البنك المركزي وبين

العاملين في القطاع المالي والمصرفي والجهات الأخرى المعنية من الدولة وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

13. تعديل القواعد المنظمة لعمليات الدفع عن طريق الهاتف المحمول لتسمح للبنوك بمنح مستخدمي محافظ الهواتف المحمولة مزايا الحسابات المصرفية العادية.